

## رأي وفكر

شبابي الملاط (\*):

### بحثاً عن أسئلة جديدة

في موضوع اشبع درساً كموضوع التسوية ودولة المؤسسات في لبنان، من الصعب تخطي الميزات الاساسية التي يجمع عليها الباحثون، فهي ميزات صحيحة عن حتمية العيش السوي بين الافراد والطوائف، وعن توطيد سيادة القانون، وعن تفعيل القواسم المشتركة بين اللبنانيين مع المحافظة على خصوصياتهم شتى.

فالجديد اذاً في هذا المجال صعب، ونتائج الفعلية على الارض مرهونة بتطورات داخلية وخارجية لا تبدو اليوم واضحة المعالم، وفي مثل هذه الحالة، قد تكون نوعية الاسئلة في ما تأتي به من جديد في صياغتها هي معيار الصحة والفائدة في يوم التطبيق.

ومن هنا مثلاً، في سياق مداخلات هذه الصفحة، السؤال عما يميز البلد في ما وراء الزعم المتداول، فهل ان نظامنا حقاً نظام برلماني، في ضوء ما هي عليه الطاقة الفعلية لرئاسة الجمهورية، وما هو عليه عظيم الوهن في المجلس التشريعي، بخلاف ما اعتدنا على سماعه من ترويكات وغيرها من توازنات الطائف وما بعد الطائف؟

وفي وجه آخر لهذا السؤال، ما هي الخانة التي يقع فيها النظام اللبناني في القوالب الدستورية المعمودة في العالم؟ وهل من المفيد ان نتساءل عن نظرة جديدة للتركيبية الطائفية تعتمد على البحث عن فوائد النظام الطائفي وسيئاته معاً، بدل الانصياع الاعس وراء مطلق ايجابيته، وهي الفكرة «المحافظة» المعمودة، او مطلق سلبياته، وهي الراجحة في الاوساط «العلمانية» او «اليسارية»؟

وفي تجربتنا اللبنانية المريرة، اليس عندنا ما نطرحه على العالم ولو من مر هذه التجربة في ما يعم المسكونة من نزاعات طائفية واثنية وقومية تشترك هذه الحروب كلها بها، وكأنها قالب واحد للحرب اللبنانية تتوالد بفروقات هاشمية في اقصي المعدورة وادانيها، بل هل من فائدة في استباق الحروب الفارغة والعنف الذي لا مردود له على مستوى الكون بتقدمتنا الفعالة والمدروسة لتسويتنا المشمة، وبعرض نظامنا الدستوري بل الاجتماعي والاقتصادي، نموذجاً يتعلم به العالم كيف يمكنه تجنب العنف الهدام؟

وفي المجال الاقتصادي البحث، وعملاً بنتائج ابحاث ميدانية علمية اجراها مثلاً الزميل الاستاذ سامي بارودي في الجامعة الاميركية اللبنانية عن الافراز المؤسسي في حقل اقتصادي كنا نظنه غير طائفي، وهو حقل الاعمال، قد يكون مفيداً التساؤل هل من الممكن ترك المجال الاقتصادي خارج الدولة وخارج الافرازات المؤسسية، بحيث ندرأ افرازاً تعثره الطائفية بل تزداد فيه مع الوقت؟

يبقى ان طرح هذه الاسئلة لا يمكن ان ينسبنا ضرورة السير قدماً، بحثاً عن الاحسن. والاحسن له وجوه كثيرة، منها الفصل الصارم بين النيابة والوزارة، ومنها القضاء الدستوري الذي يسمح لأي مواطن طرق بابيه، ومنها التوصل الى نظام دستوري يرتاح فيه الشعب اللبناني الى رئيس السلطة التنفيذية يحمله الاقتراع الحر والتنافس المباشر.

هذه الاسئلة، بعضها قديم وبعضها جديد، ولتلا تبقى نظرية وعقيدة، لا بأس من ان يشغى اولياء العهد غليل طرحها، محبة بالوطن، ببدايات جواب، ام ان السؤال الاول هو عما اذا كان هناك صوت لمن تنادي؟